

مسح الموازنة المفتوحة ٢٠١٧ الجزائر

 <p>٣١ من أصل ١٠٠</p> <h2>الرقابة على الموازنة</h2> <p>من قبل السلطة التشريعية والمراجعين توفر السلطة التشريعية وجهاز الرقابة الأعلى في الجزائر رقابة ضعيفة على الموازنة.</p>	 <p>١٠٠ من أصل ١٠٠</p> <h2>مشاركة الجمهور</h2> <p>لا توفر الجزائر أي فرص للجمهور للمشاركة في عملية الموازنة.</p>	 <p>٣ من أصل ١٠٠</p> <h2>الشفافية مؤشر الموازنة المفتوحة</h2> <p>توفر الجزائر معلومات نادرة عن الموازنة للجمهور.</p>	
--	---	---	---

الشفافية (مؤشر الموازنة المفتوحة)

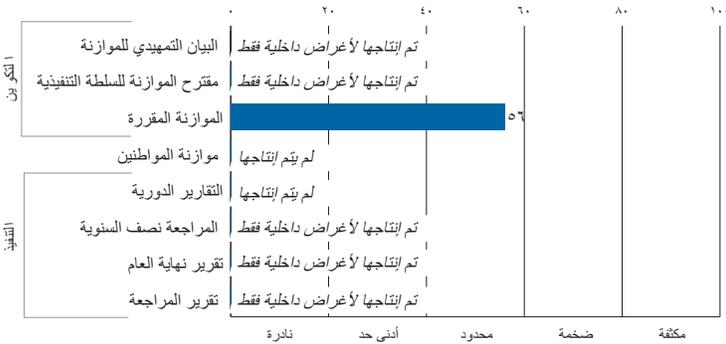
إتاحة وثائق الموازنة للعمامة من عام ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٧

الوثيقة	٢٠١٧	٢٠١٥	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠٠٨
البيان التمهيدي للموازنة	●	●	●	●	●
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	●	●	●	●	●
الموازنة المقررة	●	●	●	●	●
موازنة المواطنين	●	●	●	●	●
التقارير الدورية	●	●	●	●	●
المراجعة نصف السنوية	●	●	●	●	●
تقرير نهاية العام	●	●	●	●	●
تقرير المراجعة	●	●	●	●	●

● متاحة للجمهور ● لم يتم إنتاجها

● تم النشر في توقيت متأخر أو لم يتم إنتاجها عبر الإنترنت أو تم إنتاجها للأغراض الداخلية فقط

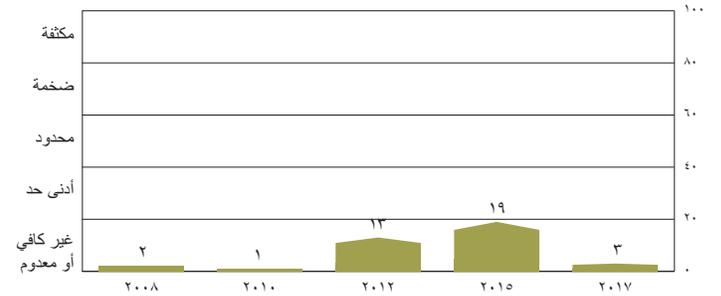
ما مدى شمولية وفائدة المعلومات المتوفرة في وثائق الموازنة الرئيسية التي توفرها الجزائر؟



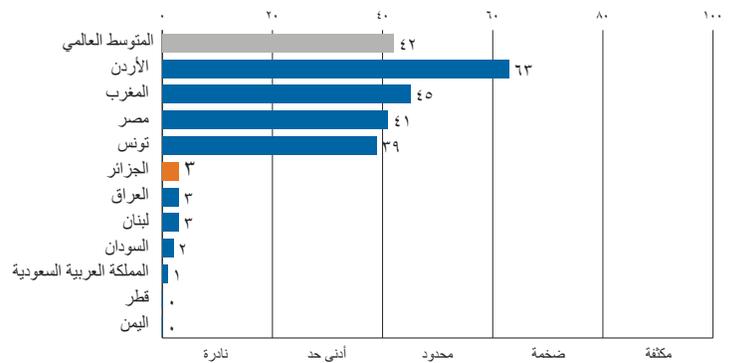
اعتمادًا على المعايير المقبولة دوليًا والتي تم تطويرها من منظمات متعددة الأطراف، يستخدم مسح الموازنة المفتوحة ١٠٩ مؤشر لقياس شفافية الموازنة. يتم استخدام هذه المؤشرات لتقييم ما إذا كانت الحكومة المركزية تتيح للعمامة ثمانية وثائق موازنة رئيسية عبر الإنترنت في الوقت المناسب وما إذا كانت البيانات التي ترد في هذه الوثائق شاملة ومفيدة.

يتم إعطاء كل دولة نتيجة مجمعة (من ١٠٠) تقرر تصنيفها في مؤشر الموازنة المفتوحة - وهو المقياس الوحيد في العالم الذي يتميز بالاستقلالية والنسبية لشفافية الموازنة.

كيف تغيرت نتيجة الجزائر الخاصة بمعلومات الموازنة المفتوحة بمرور الوقت؟



كيف تتم مقارنة شفافية الموازنة في الجزائر بالآخرين؟



تعد درجة الجزائر المقدر بنحو ٣ من أصل ١٠٠ أقل إلى حد كبير من متوسط الدرجة العالمي المقدر بنحو ٤٢ درجة.

تعد درجة الجزائر المقدره بنحو ٣ في مؤشر الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٧ أقل من درجتها لعام ٢٠١٥.

- منذ عام ٢٠١٥، قامت الجزائر بتقليل إتاحة معلومات الموازنة عن طريق ما يلي:
 - إنتاج مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية لأغراض الاستخدام الداخلي فقط.
 - عدم إنتاج التقارير الدورية.

- وعلاوة على ذلك، فشلت الجزائر في تحقيق التقدم بالطرق التالية:
 - عدم توفير البيان التمهيدي للموازنة للجمهور.
 - إنتاج المراجعة نصف السنوية والتقارير السنوية وتقارير المراجعة، ولكن لم تتم إتاحة هذه الوثائق للجمهور.
 - عدم إنتاج موازنة المواطنين.

وثائق الموازنة الرئيسية

البيان التمهيدي للموازنة: يكشف المعايير العامة للسياسات المالية للدولة قبل طرح مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية؛ ويحدد التوقعات الاقتصادية للحكومة والإيرادات المتوقعة والنفقات والديون.

مقترح الموازنة الخاص بالسلطة التنفيذية: المقدم من قبل السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية حتى تتم الموافقة عليه وهو يوضح بالتفصيل مصادر الإيرادات والتخصيصات التي يتم عملها لكل الوزارات والتغييرات المقترحة في السياسة وكذلك المعلومات الأخرى الضرورية لفهم الموقف المالي للدولة.

الموازنة التي تم إقرارها: الموازنة التي تم اعتمادها من خلال السلطة التشريعية.

موازنة المواطنين: إصدار بسيط وأقل فنية من موازنة الحكومة، مصمم خصيصاً لنقل المعلومات الرئيسية للعامة.

التقارير الدورية: تشمل على معلومات حول الإيرادات الفعلية التي يتم تجميعها والنفقات الفعلية التي يتم صرفها وكذلك الديون المستدانة على المستويات المختلفة؛ ويتم إصدارها كل ثلاثة أشهر أو كل شهر.

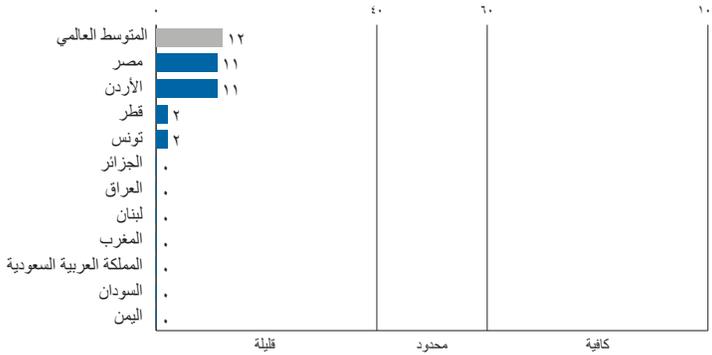
مراجعة نصف سنوية: تحتوي المراجعة نصف السنوية على تحديث شامل بشأن تنفيذ الموازنة، حتى منتصف العام المالي؛ بما في ذلك مراجعة الافتراضات الاقتصادية الرئيسية في الموازنة، والتوقعات المحدثة لنتائج الموازنة.

تقرير نهاية العام: يعرض موقف حسابات الحكومة في نهاية العام المالي ويحتوي في الغالب على تقييم للتقدم الحاد نحو إنجاز أهداف سياسة الموازنة.

تقرير المراجعة: صادر عن جهاز الرقابة الأعلى، تعمل هذه الوثيقة على فحص سلامة واكتمال حسابات نهاية العام للحكومة.

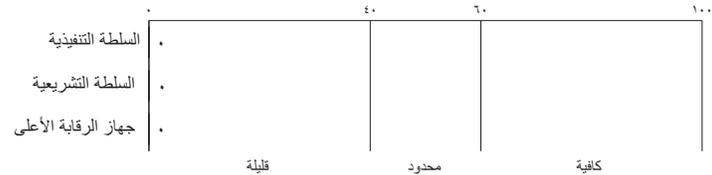
مشاركة العامة

كيف تتم مقارنة مشاركة الجمهور في الجزائر بالدول الأخرى في المنطقة؟



تشير درجة الجزائر المقدره بنحو ٠ من أصل ١٠٠ درجة إلى أنه لم يتم تقديم أي فرص للمشاركة في عمليات الموازنة. وتعد أقل من متوسط الدرجة العالمي المقدر بنحو ١٢ درجة.

إلى أي مدى تقوم المؤسسات المختلفة في الجزائر بتوفير الفرص لمشاركة العامة؟



الشفافية وحدها غير كافية لتحسين الإدارة. تعد مشاركة الجمهور في الموازنات حيوية لمعرفة النتائج الإيجابية المتعلقة بزيادة شفافية الموازنة.

لقياس مشاركة العامة، يستخدم مسح الموازنة المفتوحة لتقييم الدرجة التي توفر بها الحكومة الفرص للعامة للمشاركة في عمليات الموازنة. ويجب توفير مثل هذه الفرص في كافة مراحل دورة الموازنة من قبل السلطة التنفيذية والهيئة التشريعية وجهاز الرقابة الأعلى.

تمت مراجعة الأسئلة التي تعمل على تقييم المشاركة في مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٧ حتى تتواءم مع المبادرة العالمية لمبادئ الشفافية المالية الجديدة لمشاركة العامة، والتي تعمل الآن كأساس للمعايير المقبولة على نطاق واسع لمشاركة العامة في عمليات الموازنة القومية. ولذلك، لا يمكن مقارنة البيانات حول مشاركة الجمهور في الموازنات في مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٧ مباشرةً بالبيانات من إصدارات سابقة.

الإشراف على الموازنة



العوائق الأساسية لرقابة السلطة التشريعية الفعالة هي:

- لا تقوم السلطة التشريعية بمناقشة سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة الخاص بالسلطة التنفيذية.
- لا تقوم اللجان التشريعية بفحص ونشر التقارير الخاصة بهم عن تحليل مقترح الموازنة الخاص بالسلطة التنفيذية عبر الإنترنت.
- لا تقوم اللجنة التشريعية بفحص أو نشر تقارير دورية عن تنفيذ الموازنة عبر الإنترنت.

إلى أي مدى يوفر جهاز الرقابة الأعلى في الجزائر رقابة على الموازنة؟



يوفر جهاز الرقابة الأعلى رقابة **ضعيفة** على الموازنة.

- بموجب القانون، فهو يمتلك سلطة تقديرية ضخمة لإجراء عمليات المراجعة حسبما يراه مناسباً.
- ومع ذلك، لا يتم تعيين رئيس الجهاز من قبل السلطة التشريعية أو القضائية ويمكن إقالته بدون موافقة السلطة التشريعية أو القضائية، مما يؤدي إلى تفويض استقلالية هذا الجهاز.
- في النهاية، تم تزويد جهاز الرقابة الأعلى بموارد غير كافية للوفاء بمسؤولياته، ولا تتم مراجعة عمليات المراجعة الخاصة به من قبل وكالة مستقلة.

يفحص مسح الموازنة المفتوحة الدور الذي تلعبه السلطات التشريعية وأجهزة الرقابة العليا والمؤسسات المالية المستقلة في عملية الموازنة ومدى قدرتها على توفير الرقابة الفعالة على الموازنة. وتلعب هذه الأجهزة دوراً هاماً – غالباً ما يكون هذا الدور منصوحاً عليه في الدساتير أو القوانين – في التخطيط للموازنات والإشراف على تنفيذها.

تمت مراجعة هذه المؤشرات لتحسين تقييم دور المؤسسات الرسمية الرقابية في ضمان التكامل والمسؤولية في استخدام الموارد العامة. ولذلك، لا تجب مقارنة البيانات عن دور وفعالية رقابة المؤسسات في مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٧ مباشرةً بالبيانات من إصدارات سابقة.

إلى أي مدى توفر السلطة التشريعية في الجزائر رقابة على الموازنة؟



توفر السلطة التشريعية رقابة **محدودة** خلال دورة الموازنة. تعكس هذه النتيجة أن السلطة التشريعية توفر رقابة كافية خلال مرحلة التخطيط لدورة الموازنة ورقابة ضعيفة خلال مرحلة التنفيذ لدورة الموازنة.

الإشراف من قبل مؤسسة مالية مستقلة

لمزيد من المعلومات انظر مقال ليزا فون تراب وإيان لينرت وجواشيم ويهنر، "مبادئ المؤسسات المالية المستقلة ودراسات الحالة"، صحيفة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن الموازنة (عدد خاص، مارس ٢٠١٦). صفحات من ٩-٢٤

الجزائر ليس لديها مؤسسة مالية مستقلة (IFI). بالرغم من أن IFI لم تنتشر عالمياً، إلا أنها معروفة كمصدر هام للمعلومات المستقلة غير الحزبية. تتخذ IFI عدة هيئات مؤسسية. وتعد مكاتب الموازنة البرلمانية والمجالس المالية أمثلة شائعة لها.

التوصيات

- نشر بيان تمهيدي للموازنة، ومراجعة نصف سنوية وتقرير في نهاية العام، وتقرير مراجعة عبر الإنترنت.
- إنتاج ونشر تقارير دورية وموازنة المواطنين.

لمزيد من التفاصيل عن نتائج المسح للجزائر،

يرجى مراجعة مستكشف بيانات مسح الموازنة المفتوحة على موقع الويب

survey.internationalbudget.org

كيف يمكن للجزائر أن تحسن من الشفافية؟

ينبغي أن تضع الجزائر هذه الأمور كأولويات حتى تحسن من الشفافية:

- نشر مقترح الموازنة الخاص بالسلطة التنفيذية على الإنترنت.



كيف تتمكن الجزائر من تحسين المشاركة؟

يجب على الجزائر وضع الإجراءات التالية كأولويات لتحسين مشاركة الجمهور في عمليات الموازنة:



- خلق آليات للأفراد من العامة وموظفي السلطة التنفيذية لتبادل الآراء حول أمور الموازنة القومية خلال كل من تكوين الموازنة القومية ومراقبة تنفيذها. يمكن لهذه الآليات أن تبني على الابتكارات، مثل الموازونات التشاركية والمراجعات الاجتماعية. للأمثلة على هذه الآليات، انظر www.fiscaltransparency.net/mechanisms/.
- عقد جلسات استماع خاصة بالسلطة التشريعية عن تكوين الموازنة السنوية، يمكن للأفراد من العامة أو من منظمات المجتمع المدني الإدلاء بقولهم.
- وضع آليات رسمية للجمهور لمساعدة جهاز الرقابة الأعلى على تكوين برنامج المراجعة الخاص به والمشاركة في تحقيقات المراجعة ذات الصلة.

كيف تتمكن الجزائر من تحسين الرقابة؟

يجب على الجزائر وضع الإجراءات التالية كأولويات حتى تصبح الرقابة على الموازنة أكثر فعالية:



- ضمان عقد السلطة التشريعية مناقشة عن سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة الخاص بالسلطة التنفيذية واعتماد التوصيات للموازنة القادمة.
- ضمان أن لجنة السلطة التشريعية تقوم بفحص ونشر التقارير الدورية عن تنفيذ الموازنة عبر الإنترنت.
- فرض ضرورة الحصول على موافقة السلطة التشريعية أو القضائية لتعيين و/أو إقالة رئيس جهاز الرقابة الأعلى.
- التفكير في إعداد جهاز مالي مستقل من أجل رقابة أكثر صرامة على الموازنة.

المنهجية

ويتم تجميع المسح من استبيان يتم إكماله لكل دولة من خلال خبراء موازنة مستقلين لا تربطهم أي صلة بالحكومة القومية.



وبعد ذلك، تتم مراجعة مسودة الاستبيان الخاص بكل دولة من الدول بشكل مستقل من خلال خبير مجهول الهوية لا تربطه كذلك أي صلة بالحكومة.



وعلاوة على ذلك، تقوم شراكة الموازنة الدولية بتوجيه الدعوة إلى الحكومات المحلية للتعليق على نتائج مسودة المسح والنظر في هذه التعليقات قبل الخلوص إلى النتيجة النهائية للمسح.



وقد أجاب الباحثون على التعليقات من المراجعين النظراء ومن الحكومات، إذا أمكن، وكانت شراكة الموازنة الدولية IBP هي الحكم في أي إجابات متعارضة لضمان الاتساق بين الدول في اختيار الإجابات.



بالرغم من الجهود المتكررة، فإن شراكة الموازنة الدولية (IBP) غير قادرة على الحصول على تعليقات بشأن نتائج استبيان مسودة الموازنة المفتوحة من الحكومة الجزائرية.

يستخدم مسح الموازنة المفتوحة معايير مقبولة دوليًا وضعتها منظمات متعددة الأطراف من مصادر، مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (INTOSAI) والمبادرة العالمية للشفافية المالية (GIFT).

وهي عبارة عن أداة بحثية معتمدة على الحقائق تهدف إلى تقييم ما يحدث في الممارسة العملية من خلال الظواهر التي يمكن ملاحظتها بسهولة. استغرقت عملية البحث الكاملة تقريبًا ١٨ شهرًا في الفترة ما بين أغسطس ٢٠١٦ وحتى يناير ٢٠١٨ واشترك فيها قرابة ٣٠٠ خبير من ١١٥ دولة. يعمل مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٧ على تقييم الأحداث أو الأنشطة أو التطورات التي حدثت حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. وقد تمت مراجعة المسح إلى حد ما عن إصدار ٢٠١٥ من أجل عكس الوسائل المتطورة لنشر معلومات الموازنة وتقوية الاستجابات الفردية عن مشاركة العامة والرقابة على الموازنة. ويمكن الاطلاع على مناقشة هذه التغييرات في التقرير العالمي لمسح الموازنة المفتوحة (انظر الرابط أدناه).

وغالبًا ما يتم دعم الردود على المسح من خلال الاستشهادات والتعليقات. وقد يتضمن هذا الإشارة إلى الوثيقة العامة، أو البيان الرسمي من قبل الحكومة، أو تعليقات من المقابلة المباشرة مع مسؤول حكومي أو أي أطراف تمتلك المعلومات.

المزيد من المعلومات

تم تنفيذ البحث المرتبط بإكمال مسح الموازنة المفتوحة لهذه الدولة من خلال:

محمد بركة

Association Nationale des Finances Publiques

29, rue Bataille Filoussène

Tlemcen 13000

الجزائر

البريد الإلكتروني: zbarka@fsu.edu أو zbarka@fulbrightweb.org

قم بزيارة الموقع openbudgetsurvey.org للحصول على المزيد من المعلومات، بما في ذلك:

■ مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٧: التقرير العالمي

■ استكشاف البيانات

■ تقرير المنهجية

■ استجابات كامل